ماهية الضرورة الشعرية عند النحاة

بەختیار عولا رشید [1]

[1] قسم اللغة العربية، فاكلتي التربية، جامعة كۆيه، إقليم كوردستان، العراق

المستخلص

تتناول الدراسة موضوع الضرورة الشعرية التي وقعت تحت نظرة العلماء و تحدثوا عنها في بطون كتبهم بمختلف آرائهم ونظراتهم، ففي هذا المقام قمنا بعرض هذه المادة تحت عنوان (ماهية الضرورة الشعرية عند النحاة)، وذلك عن طريق اتجاهين بعد تعريف موجز لهذه الظاهرة وتحديد حدود الاحتجاج بالشعر العربي، ففي الاتجاه الأول عرضنا آراء العلماء الذين يؤيدون هذه الظاهرة، ويؤكدون تواجدها في الشعر العربي من أجل إقامة الوزن والقافية، ويرون بأنَّها مرتبطة بالشعر فقط ولا توجد في غيره، وظهر في التحليل النهائي لهذا الاتجاه بأنها نظرة سطحية، في حين ركَّز الاتجاه الثاني على آراء العلماء الذين أثبتوا - بأدلة علمية- بأنَّ هذه الظاهرة نوع من التوسع في لغة الشعر وتتجاوز اللغة العادية. والشعراء غير محتاجين ولا عاجزين، وإنّما هم أمراء الكلام يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، وهنا لا يوجد ربط بين الضرورة وبين الوزن والقافية، وعلى ذلك فلا مانع من أن توجد مثل هذه الظواهر التي عدت الضرورة من ألوان اللغة الأدبية الأخرى كالأمثال. لذا فالحديث عن ماهية الضرورة الشعرية يضطرنا إلى الحديث عن الحدود الزمانية والمكانية التي وضعت للاحتجاج بالشعر العربي، لكي يتبين للقارئ أنَّ ما نأتي به من نماذج؛ لم يخرج عن إطار دراستنا هذه. وجمع العلماء الضرورات التي يلجأ إليها الشعراء في عشر ضرورات وهي: قطع ووصل، وتخفيف وتشديد، ومدّ وقصر، وإسكان وتحريك، ومنع الصرف وصرف الممنوع.

الكلمات الدالة: ماهية، الاضطرار، الضرائر، الضرورة، الحدود.

١. المقدمة

تناول البحث دراسة ماهية الضرورة الشعرية، وذلك بجمع آراء العلماء. لأن موضوع الضرورة الشعرية قد درسه كثير من نحاتنا القدامى والمحدثين في مثل الضرورة الشعرية دراسة نقدية لغوية للدكتور عبد الوهاب العدواني، والضرورة الشعرية في النحو العربي للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، وفي الضرورة الشعرية للدكتور خليل بنيان الحسون، وما يجوز للشاعر في الضرورة لابي جعفر القزاز، وسيبويه والضرورة الشعرية للدكتور إبراهيم حسن إبراهيم، ولكن ماهيتها لم يشر إليها النحاة أو ما ذهبوا إليها في إطار الضرورة الشعرية بصورة عامة. وجمعنا هذه الآراء عن طريق اتجاهين – بعد عرض مفهوم الضرورة وموضوعاتها وحدود الاستشهاد- يحددان وجودها في الشعر العربي من أجل التوسع في اللغة الأدبية وبالتالي تدخل جماليتها في الأمثال والحكم.

٢. مفهوم الضرورة الشعرية

١.٢ الضرورة لغة

الضرورة: اسم لمصدر الاضطرار؛ تقول: حملتني الضرورة على كذا. والاضطرار: الاحتياج إلى الشيء، والضرائر: المحاويج (الصاعدي، ٢٠٠٢).

٢.٢ الضرورة اصطلاحا

عرَّف العلماء الضرورة الشعرية بأنها تقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ولم يتشرطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر (الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، إبراهيم بن صالح الحندود، ٤٠٤)، فبذلك يخرج الشاعر عن بعض قواعد اللغة عندما تعرض له كلمة لا يؤدي معناها في موقعها سواها (عبد الحميد، ٢٠٠٨).

٣.٢ موضوعات الضرورة الشعرية

جمع العلماء الضرورات التي يلجأ إليها الشعراء في عشر ضرورات وهي: قطع ووصل، وتخفيف وتشديد، ومدّ وقصر، وإسكان وتحريك، ومنع الصرف وصرف الممنوع. فالقطع هو في الهمزة الوصلية، فإن الأصل فيه الوصل بما قبله وقد يقطع في الشعر كما في همزة الافتعال وغيره، والوصل كما في الهمزة القطعية فإن الأصل فيه القطع عما قبله، وقد يوصل في الشعر كما في همزة باب الأفعال، والتخفيف كما في الحرف المشدّد، والتشديد في الحرف المخفف، والمدّ في الألفاظ المقصورة، والقصر في الألف الممدودة. والإسكان في المتحرك والتحريك في الساكن، ومنع الصرف في المنصرف، والصرف في

مجلة جامعة كويه للعلوم الإنسانية والاجتماعية
المجلد ٢، العدد ٢ (٢٠١٩)
أُستلم البحث في ١٩ آب ٢٠١٨؛ قُبل في ١ نيسان ٢٠١٩
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في ٨ كانون الثاني ٢٠٢٠
البريد الإلكتروني للمؤلف: bakhtiar.awla@koyauniversity.org
حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٩ بەختیار عولا رشید. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

غير المنصرف (التهانوي، ١٩٩٦). وأمثلة على ذلك في الشعر كما قال أمرؤ القيس:
وَيَومَ دَخَلتُ الخِدرَ خَدرَ عُنَيزَةٍ فقالَت: لكَ الوَيلاتُ! إنَّكَ مُرجَلي (القيس، ١٩٨٤)
فـ(عنيزة) هنا جاء منونا مصروفا، وقوله تعالى (سلاسلاً وأغلالاً وسعيرًا) (الإنسان: ٤) جاءت لفظة سلاسلا منونة لمناسبة أغلالا وسعيرا لأنها مناسبة لها.
وفي قول قيس بن الخطيم: إذا جاوزَ الإثنين سرٌّ فإنَّه بنشرٍ وتكثيرِ الحَديثِ قَمِينُ (الخطيم، ١٩٦٢)
إذ تحولت لفظة الاثنين من همزة الوصل إلى القطع للضرورة (الحفظي، ٢٠١٠).

٤.٢ حدود الاحتجاج بالشعر

الحديث عن ماهية الضرورة الشعرية يضطرنا إلى الحديث عن الحدود الزمانية والمكانية التي وضعت للاحتجاج بالشعر العربي، لكي نبين للقارئ أنَّ ما نأتي به من نماذج؛ لم يخرج عن إطار دراستنا هذه.
الأول: الحدود الزمانية: حدد النحاة الكبار المدة الزمنية ا للاحتجاج بلغة الحضر، إذ انتهت المدة المحدودة إلى منتصف القرن الثاني في أفضل الحالات، وبلغة البادية إلى القرن الرابع الهجري، وفي ذلك قُسِّم النحاة الشعراء على أربع طبقات وهي:
الأولى: طبقة الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام ك أمرؤ القيس والأعشى،
والثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كـ (لبيد وحسان بن ثابت)،
والثالثة: المتقدمون، يقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كـ (جرير والفرزدق)، والرابعة: المولدون يقال لهم المحدثون كـ (بشار بن برد وأبي نواس) (الهروي، ١٤٢٠). وفي هذه الطبقات نجد بعض النحاة لم يعتدوا بشعر الإسلاميين من أمثال الأصمعي الذي قال" جلست إلى أبي عمرو عشر حجج فَما سَمِعتُه يحتج ببيت إسلامي"(الجاحظ، ١٩٨٨) والنحاس الذي رفض الاحتجاج بطبقة المولدين؛ قائلا: أما البيت فبيت مُوَلَّد لا يعرف قائله، ولا يصح به حجة (النحاس، ١٩٨٨).
الثاني: الحدود المكانية: ذكر النحاة في كتبهم بأن وسط الجزيرة العربية كان حدودا للاحتجاج بشعر شعراء ذلك العصر؛ لأن قبائلها لم تخالط الأمم الأخرى ولم تتأثر بلغتها. ونص الفارابي في تحديد القبائل التي أخذت اللغة عنها ذائع شهير (السيوطي، د.ت). وإن كان غير صحيح ما ذكره من أنه لم يستشهد بحضري قط، فقد استشهدوا بشعر لعمر بن أبي ربيعة والأحوص وابن الرقيات كثير. وإن كان الأخفش قد شكك في حجية الأخير بقوله: ولم نجد ذهاب مستفعلن إلا في شعر لابن الرقيات، وزعموا أنّه قد كان سبق اللحن، فمن جعله في الشعر إماما جوّز حذف نونها، ومن لم يجعله إماما لم يجوز حذف ذلك (الأخفش، ١٩٩٠) إلا أن هذا التشكيك كان على أساس زمني، وقد استقر الرأي على أن مدة الاحتجاج تمتد إلى منتصف القرن الثاني، قال الأصمعي خُتِمَ الشعر بإبراهيم بن هرمة وهو آخر الحجج (السيوطي، د.ت).
وفضلا عن الحدود الزمانية والمكانية فقد وضع بعض النحاة شرطا آخر للاحتجاج بالشعر ألا وهو النقاء اللغوي، لأن بعض الشعراء على الرغم من تواجدهم في الطبقات الأربعة التي ذكرنا أشعارهم فُقِد منها النقاء اللغوي لعدة أسباب، ففي ذلك رفض الأصمعي في الطبقة الجاهلية شعر (عدي بن زيد) لأن ألفاظه ليست بنجدية (ابن قتيبة، ١٤٢٣)، كما رفضوا الاحتجاج بشعر أمية بن أبي الصلت؛ لأنّه قد قرأ الكتب المتقدمة وتأثر بلغتها(ابن قتيبة، ١٤٢٣)، ورفضوا شعر (ذي الرّمة)؛ لأنه أكل البقل والمملوخ في حوانيت البقالين حتى بشم(المزرباني، د.ت)، ورفضوا شعر (الكميت)؛ لأنه جر مقاني من جراميق الشام.
وهذا الشرط الأخير – النقاء اللغوي- يجعلنا ألا نهتم بالمتقدم ولا المتأخر بل بشخصية الشاعر الذي اختلط أو لم يختلط، لأن الاختلاط هو علة اللحن عند النحاة، وفي ذلك قال ابن سنان: فلعل من يجدنا نستدل بكلام العرب المتقدمين على لغتهم، ولا نستدل بكلام المتأخرين، يتخيل أن هذا شيء يرجع إلى الزمان، وليس الأمر كذلك، وإنما العرب الأول لمّا كثر الإسلام واتصلت الدعوة وانتشرت، حضر أكثرهم، وسكنوا الأرياف، وفارقوا البدوا، وخالطهم الباقي. وامتزج كلامهم بمن جاوروه من الأنباط وعاشروه من الأعاجم، وَعُدِمَ منهم الطبع السليم الذي كان قبل هذه المخالطة. فهم الآن لا يحتج بكلامهم لهذه العلة، لا لأن القدم والحدوث سببان في الصواب والخطأ (ابن سنان، ١٩٨٢). فلا تطويل في ذكر هذه القضية؛ ما يهمنا هنا دراستنا تلّف في إطار هذه الشواهد التي اعتمد عليها النحاة.

٣. الاتجاه الأول: الضرورة الشعرية من أجل إقامة الوزن والقافية

ذهب بعض النحاة إلى أن الضرورة الشعرية عبارة عن التجاوز الذي يضطر إليه الشاعر بهدف إقامة الوزن والقافية، ومن ثم تقترن الضرورة بالاحتياج، وترتبط بالشعر فقط فلا يمكن أن توجد في سواه. وأول من ذهب إلى هذا الرأي هو النحاس تعقيبا على بيت الفرزدق: وعضَّ زمانٌ يا ابنَ مَروانَ لم يَدَع مِن المَالِ إلا مُسحتًا أو مُجَلَّفُ (الفرزدق، ٢٠٠٦).
قال: " الشاعر مضطر فيه إذا كانت القصيدة مرفوعة" (النحاس، ١٩٨٨). فالشاعر يخالف القاعدة رغبة في تحقيق شروط القافية، فلذلك أتى برفع (مجلّف) على رغم عطفها على المنصوب (مُسحتًا).
وأجاز الفراء للشاعر أن يخالف القاعدة لتحقيق شروط الوزن كما في قول الشاعر:
فأصبَحْنَ لايَسَلْنَهُ عن بِا بِهِ (لم أعثر البيت في الديوان وقد ورد عند الفراء)
أنّه لو قال: لايَسَلْنَهُ عمّا به كان أبين وأجوَد، ولكن الشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر (الفراء، د.ت). ولأنَّ علاقة الشاعر بالضرورة علاقة احتياج يرى الفراء أنك إذا قلت للرجل: ضرَّابٌ وضَرُوبٌ فلا توقعنها على شيء لأنها مدح. فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعها فعل، أنشدني بعضهم: وَبالفَأْسِ ضَرَّابٌ رؤُوسَ الكَرانف (لم أعثر على البيت في الديوان وقد ورد عند الفراء)، (الفراء، د.ت).
بناءً على ذلك الضرورة لا تجوز إلا عند الحاجة، ولأن ليس في غير الشعر حاجة فإنَّ الضرورة لا تجوز في غير سواه، ولذلك يرفض الأنباري القراءة: {وما كان صَلاتَهُم عند البيت إلا مُكاءً وتَصدِيَةً} (الانفال: ٣٥) (ابن مجاهد، ١٩٨٨) حيث جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة. إذن يجوز للشاعر كسر القاعدة النحوية من أجل إقامة الوزن والقافية أو عند الاحتياج، وماعدا ذلك؛ فالشاعر يضطر الالتزام بالقاعدة؛ وإن خرج عنها فاتهموه بالخطأ والغلط، ومن أصحاب هذا الموقف المبرد وتلميذه الزجاج الذي رفض رواية الأبيات على النحو الذي يخالف القاعدة وروي عددا كبيرا من أبيات الكتاب على خلاف رواية سيبويه (الزجاج، د.ت). وكذلك ابن فارس هاجم الشعراء ووقف من ضرائر الشعر موقفا مختلفا عن موقف جميع النحاة ، فهو لا يكاد يعترف بما يسميه النحاة ضرورة قائلا: الذي يأتي به الشاعر إما أن يكون له وجه من العربية، وحينئذ لا يكون ضرورة، وإما أن لا يكون له وجه منها، وعندئذ لا داعي للتكلف واصطناع الحيل للتخريج ويكون مردودا، ويسمى باسمه الحقيقي، وهو الغلط أو الخطأ (عبد الطيف، ١٩٧٩)؛ إذ ما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ... فما صح من شعرهم فمقبول وأبته العربية وأصولها فمردود" (ابن فارس، ١٩٩٧) "والشعراء يخطئون كما يخطئ الناس، ويغلطون كما يغلطون وكل الذي ذكره النحويون في إجازة هذا والاحتياج له جنس من التكلف (عبداللطيف، ١٩٧٩

٤. الاتجاه الثاني: الضرورة الشعرية من أجل توسع اللغة

وقد ذهب جمهور النحاة في هذا الاتجاه إلى أن الضرورة عبارة عن توسع يجوز في لغة الشعر، إذ تختلف هذه اللغة عن غيرها، والشاعر يتجاوز اللغة العادية إلى الضرورة بوصفها خصوصية من خصوصيات الشعر، وعلى ذلك فالشعراء غير محتاجين ولا عاجزين، وإنما هم أمراء الكلام يجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم. وهنا لا يوجد ربط بين الضرورة وبين الوزن والقافية، وإنّما بينها وبين لغة الشعر بوصفها لغة خاصة تجاوز اللغة العادية وعلى ذلك فلا مانع من أن توجد مثل هذه الظواهر التي عدّت ضرورة في ألوان اللغة الأدبية الأخرى كالأمثال والحكم (والقرآن الكريم)

ومن أصحاب هذا الاتجاه ابن عصفور قائلا: أجازت العرب في الشعر ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك أو لم يضطروا إليه، لأنه موضع ألفت فيه الضرائر. ودليل ذلك قوله: "كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ"

في رواية مَن خفض مقرفا، ألا ترى أنّه فصل بين كم وما أضيفت إليه بالمجرور والفصل بينهما من قبيل ما يختص بجوازه في الشعر. مع أنه لم يضطر إلى ذلك إذ يزول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه"(ابن عصفور١٩٨٠). وذهب إلى ذلك أبو حيان بقوله: يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع في كلامهم النثري، وإنما يستعملون ذلك في الشعر دون الكلام. ولا يعني النحويون بالضرورة أنّه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإنما يعنون ما ذكرناه، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ إلا ويمكن للشاعر أن يُغيّرَهُ (السيوطي، ١٤١١هـ – ١٩٩٠). ولهذا يقرر البغدادي أن الضرورة هي ما وقع في الشعر مما لم يقع في النثر سواءً كان للشاعر عنه مندوحة أم لا (البغدادي، ٢٠٠٠).

والزجاج لم يكن صامتا في هذا المقام فله رأي يقول فيه: إن وقعت التفرقة بين (إنْ) والفعل المستقبل فذلك قبيح. إن قلت: (إنْ إمرأةً تخاف) فهو قبيح؛ لأن (إنْ) لايفصل بينها وبين ما يجزم وذلك في الشعر جائز في (إنْ) وغيرها قال عدي بن زيد:

فَمَتى وَاغِلٌ يَنُبْهُم يُجَيُّوهُ وتُعطَفْ عليه كَأْسُ السَّاقِي"(العبادي، ١٩٦٥) (الزجاج، د.ت). إذ فصل بين (متى) والفعل المضارع (يَنُب) بالـ(واغل) وهذا غير جائز في غير الشعر، وقال في موضع آخر: إن العطف بالظاهر على المضمر المرفوع قبيح ٠٠٠ وهو جائز في الشعر (الزجاج، د.ت)

ويرى النحاس أن العطف بين المترادفين بعيد إنّما يجيء في الشعر كما قال: وَأَلْفَى قولَها كَذِبًا ومينًا (العبادي، ١٩٦٥)، (النحاس، ١٩٨٨)

ويرى أيضا أنّ (أيديهم) في قوله تعالى {بِما قَدَّمَتْ أيدِيهِم} (البقرة: ٩٥) في موضع رفع، حذفت الضمة من الياء لثقلها مع الكسرة، وأجاز سيبويه ضمها وكسرها في الشعر وأنشد: لابَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هلْ يُصْبِحْنَ إلا لَهُنَّ مُطَّلَبُ (لم أعثر علي البيت في الديوان وقد ورد عند النحاس).

فإن كانت في موضع النصب حركتها؛ لأن النصب خفيف. ويجوز إسكانها في الشعر (النحاس، ١٩٨٨). وأن (إنْ) إذا عملت فلابد في جوابها من الفاء والفعل، وإن كان سيبويه قد أنشد: إنَّك إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ (لم أعثر البيت في الديوان وقد ورد عند النحاس)

فإنما أجازه في الشعر (النحاس، ١٩٨٨)، أي فتُصْرَعْ. وقال قيس ابن زهير العبسي: وذهب الاخفش إلى هذا الرأي في حديثه عن نصب المضارع بعد الفاء أنّه قد ينصب الواجب في الشعر قال الشاعر: سأتْرُكُ مَنْزِلي لبَني تميم وألْحَقُ بالحِجازِ فأستريحَا (حبناء، د.ت) وهذا لا يكاد يعرف وهو في الشعر جائز (الأخفش، ١٩٩٠). ويرى أنّ كل (ياء) أو (واو) متحركتين في آخر كلمة وما قبلها متحرك فإن شئت أسكنتها" و " (هي) و(هو) كل هذا إن شئت أسكنت آخره في الشعر (سيد البحراوي، د.ت). إذن فالمسألة ترتبط بالمشيئة والاختيار لا بالاحتياج والاضطرار.

وذهب في تذكير التأنيث تعقيبا على قوله تعالى {السماء مُنْفَطِرٌ به} (المزمل: ١٨) إلى أنّه ذَكَّر كما يُذَكَّر بعض المؤنث، كما قال الشاعر عامر بن جوين الطائي: فلا مُزْنَةً ودَقَت ودَقْها ولا أرضَ أبقلَ إبقالها (الطائي، د.ت)، (الأخفش، ١٩٩٠)، ذكرت لفظة أبقل في حين أنَّ الصحيح (أبقلت) لمجانسة الأرض فهي مؤنثة.

ولم يؤيّد الأخفش هذا الاتجاه بل أصر على وجود هذه الظاهرة في كلام الشاعر رغم شعره قائلا: أن الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغير الشاعر في كلامه؛ لأن لسان الشاعر قد اعتاد الضرائر، فجوّزوا له ما لا يجوز لغيره (عبد اللطيف، ١٩٧٩)، وبذلك أكد على أن للشاعر لغة خاصة في شعره وكلامه معا، وهو يجيز صرف ما لا ينصرف مطلقا، دون التقيد بضرورة الوزن. فللمتكلم في غير الشعر أن يصرف الممنوع من الصرف. ويقول الأخفش في تفسير هذه اللغة: وكأن هذه لغة الشعراء؛ لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (السيوطي، ١٩٨٠)، وعلى ذلك فللشعر لغة خاصة يتأثر بها الشعراء في كلامهم ويتأثر بها غيرهم.

ومن هنا نصل إلى أنه ليس هناك ما يمنع وجود بعض ظواهر الضرورة في غير الشعر. وقد صرحوا في غير موضع بأن الأمثال تُنَزَّلُ منزلة المنظوم (البغدادي، ٢٠٠٠)، ولذلك رأى المبرد أنه" يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر" (المبرد، د.ت)، ومن ثم فهي تجرى في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك، قال أبو على: لأن الغرض في الأمثال هو التيسير، كما أن الشعر كذلك، فجرى المثل مجرى الشعر (ابن جني، ١٩٦٦). وفي غير الأمثال يوجد عدد كبير من ظواهر الضرورة لها شواهد في القرآن الكريم، ولاسيما في قراءاته، قال الفراء بعد أن أورد قوله تعالى: {لا تخف دركا ولاتخشى} (طه: ٧٧) في قراءة حمزة: " فإن قلت فكيف أثبت الياء في تخشى؟ قلت: في ذلك ثلاثة أوجه: إن شئت استأنفت و(لا تخشى) بعد الجزم، وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع الجزم، وإن كانت فيها الياء؛ لأن من العرب مَن يفعل ذلك، قال بعض بني عبس: ألَمْ يأتيك والانْباءُ تُنمي بما لاقَتْ لَبُونُ بني زياد (لم أعثر البيت في الديوان وقد ورد عند الفراء). فأثبت الياء في (يأتيك)، وهي في موضع جزم، لأنّه رآها ساكنة، فتركها على سكونها، كما تفعل بسائر الحروف. وأنشدني بعض بني حنيفة: قال لها مِنْ تَحتِها ومَا استَوَى هُزّي إليكِ الجَذعَ يُجنيكِ الجَنَى (لم أعثر البيت في الديوان وقد ورد عند الفراء)

كان ينبغي أن يقول: (يُجنكِ)، وأنشدني بعضهم في الواو: هَجَوْتُ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعتَذِرًا مِن سبّ زَبّانٍ لم تَهْجُو ولم تَدَعْ"(لم أعثر البيت في الديوان وقد ورد عند الفراء) (الفراء، د.ت)، إذ جاء فعل مضارع (تهجو) بالواو مع الجازم (لم).

وفي مواضع كثيرة يحتجون لقراءة أبي عمرو {أنُلْزِمُكُمُوها} بتسكين الميم بقول أمرئ القيس: فاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثمًا مِن اللهِ ولا واغِلِ (أمرؤ القيس، ١٩٨٤) فـ(أشرب) متحرك جاء بتسكين في قول الشاعر وعلى ذلك فلم يكن من ممكن للنحاة أن يصروا على الربط بين الضرورة وبين الوزن والقافية، ويجيز في الكلام كل ما قاله الشاعر من غير احتياج، حتى أجاز في الكلام بعض ما عدّه النحاة من أقبح الضرورات؛ لأنه وجد مثله في الكلام أو في القراءات. مع ذلك نجد أن النحاة قبلوا في القرآن بعض الظواهر التي تُعَدُّ من الخصوصيات النوعية للغة الشعر، وفي ذلك قول الزجاج في قوله تعالى {وإيّايَ فارْهَبُونِ} (البقرة: ٤٠) حذفت الياء، وأصله: فارهبوني، لأنها فاصلة، ومعنى فاصلة: رأس آية، ليكون النظم على لفظ متسق، ويسمى أهل اللغة رؤوس الآي بالفواصل، وأواخر الأبيات القوافي (الزجاج، د.ت). وهو يرى أن قوله تعالى {فيقول ربّي أهانن} (الفجر: ١٦)، على ضربين في

النون: فإذا كان رأس آية فأهل اللغة يسمون أواخر الآي فواصل، فيُجيزون حذف الياءات، كما يُجيزونه في قوافي الشعر (الزجاج، د.ت). ويشير في موضع آخر بان أواخر الآي وفواصلها يجري فيها ما يجري في أواخر الأبيات من الشعر (الزجاج، د.ت).

ويرى الأنباري أن (تقتلون) في قوله تعالى {ففريقا كَذَّبتم وفريقا تقتلون} (البقرة: ٨٧) وإن كان الوجه قَتَلْتُم لتطابق كذبتم، لأجل الفواصل؛ فإن الفواصل الآيات كالرؤوس الأبيات (الأنباري، ١٩٨٠). وحكى النحاس عن الكسائي أنه قال: (يَسْبَحونَ) في قوله تعالى {كُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحونَ} (الأنبياء: ٣٣)" لأنّه رأس آية كما قال: {نحن جميعٌ مُنْتَصِرٌ} (القمر: ٤٤) ولم يقل (منتصرون) (النحاس، ١٩٨٨). وأطال الأخفش الوقوف عند هذه الظاهرة بعد أن أورد قوله تعالى{يا عبادِ فاتقونِ}(الزمر: ١٦)، وقوله: {رَبِّ قد ءاتَيْتَنِي من المُلْكِ}(يوسف: ١٠١)، قال: ومن العرب من يحذف الياءات في الدعاء وغيره من كل شيء، وذلك قبيح قليل إلا في رؤوس الآي، فإنَّه يحذف في الوقف كما تحذف العرب في أشعارها في القوافي ثم يقول وأما قوله {وتَظُنون بالله الظُّنونا}(الأحزاب: ١٠) و{فأضَلُونا السبيلا}(الأحزاب: ٦٧) فثبت فيه الألف لأنه رأس آية، لأن قوما من العرب يجعلون أواخر القوافي إذا سكتوا عليها مثل حالها إذا وصلوها، وهم أهل الحجاز. وجميع العرب إذا ترنموا في القوافي أثبتوا في أواخرها (الياء) و(الواو) و(الألف) (الأخفش، ١٩٩٠)، ويتضح من قوله إنه يتحدث عن القوافي والفواصل كأنهما شيء واحد.

٥. النتائج

١. بعض العلماء وضعوا شرط النقاء اللغوي في الاحتجاج بالشعر فضلا عن الشروط الزمانية والمكانية.
٢. العلماء الذين ذهبوا إلى أن الضرورة الشعرية من أجل الوزن والقافية كانوا قليلين وآراؤهم متشتتة في إثبات القضية، والأشعار التي تندرج في هذا الاتجاه قليلة، وما تبقى من أقوالهم عن هذه الظاهرة نُعدّه من الغلط.
٣. وجود قضية الضرورة في الشعر مرتبطة بالمشيئة والاختيار لا بالاحتياج والاضطرار.
٤. للشعر لغة خاصة يتأثر بها الشعراء في كلامهم ويتأثر بها غيرهم من الشعراء.
٥. توجد هذه الظاهرة في الأمثال العربية لأن الغرض في الأمثال والشعر واحد وهو التيسير.
٦. يوجد عدد كبير من ظواهر الضرورة في القرآن الكريم.

٦. المراجع

ابن الأنباري، أبو البركات، ١٩٨٠م، البيان في غريب إعراب القرآن، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ص: ١٠٦/١.

ابن جني، أبو فتح عثمان، ١٩٦٦م، المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص: ٧٠/٢.

ابن سنان، الخفاجي أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، سر الفصاحة، د.م، دار الكتب العلمية، ص: ٢٧٥ – ٢٧٦.

ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد، ١٩٨٠م، ضرائر الشعر، د.م، دار الاندلس للطباعة والنشر، ص: ٢٦٩.

ابن فارس، ١٤٤٠هـ – ١٩٩٧م، الصاحبي في فقه اللغة، القاهرة، دار الكتب العلمية، ص: ٢٣١.

ابن قتيبة الدينوري أبو محمد عبد الله بن مسلم، ١٤٢٣هـ، الشعر والشعراء، القاهرة، دار الحديث، ص: ١٩٠/١.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي، ١٩٨٨م، كتاب السبعة في القراءات، القاهرة، دار المعارف، ص: ٣٠٥.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، ١٩٩٠م، معاني القرآن، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: ١٥٥، ١٤٩، ٦٢، ٧٩.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م، خزانة الأدب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: ١٥/١، ٩٢/٢.

التهانوي، محمد بن علي القاضي، ١٩٩٦م، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، ص: ١١١٥/٢.

الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحر، ١٤١٨هـ - ١٩٨٨م، البيان والتبين، القاهرة، مكتبة الخانجي، ص: ٢٢٢/١.

الحفظي، حسن بن محمد، ٢٠١٠م، شرح الأجرومية، القاهرة، عالم الكتب، ص: ٩٣/١.

الخطيم، قيس بن الخطيم، ١٩٦٢م، ديوان قيس بن الخطيم، بغداد، مطبعة العاني، ص: ٢٢.

د.ت، الإقتراح في أصول النحو، القاهرة، د.ن، ص: ٥٥.

د.ت، المزهر في علوم االلغة وأنواعها، القاهرة، دار التراث، ص: ٢٢/١

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، د.ت، معاني القرآن وإعرابه، بيروت –لبنان، عالم الكتب، ص: ٥٢/١، ٤/ ٢٧٥، ٣٢٠، ١١٦/٢-١١٧، ٣٠٢/٢، ١٢١/١، ٣٨٩/١، ١٣٧/٤.

سيد البحراوي، د.ت، كتاب العروض للأخفش، مصر، المعارف، ص: ١٤٨-١٤٩.

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م، الاشباه والنظائر، د.م، دار الكتب العلمية، ص: ٢٢٤/١

السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ١٩٨٠م، همع الهوامع في جمع الجوامع، الكويت، دار البحوث العلمية، ص: ٣٧

الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، السعودية، عمادة البحث العلمي، ص: ٧٠٢/٢.

العبادي، عدي بن زيد العبادي، ١٩٦٥م، ديوان عدي بن زيد، بغداد، شركة دار الجمهورية، ص: ١٥٦.

عبد الحميد، أحمد مختار، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م معجم اللغة العربية المعاصرة، د.م، عالم الكتب، ص: ٧٠٢/٢.

عبد اللطيف، محمد حماسة، ١٩٧٩م، الضرورة الشعرية في النحو العربي، القاهرة، مكتبة دار العلوم، ص: ١٥٧، ١٥٨، ١٥٣.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، د.ت، معاني القرآن، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص: ٢٢١/٣، ١٦١ – ١٦٢.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس، ٢٠٠٦م، ديوان الفرزدق، لبنان، دار السلام،

القيس، أمرؤ القيس، ١٩٨٤م، ديوان أمرؤ القيس، مصر، دار المعارف، ص: ٢، ٢١٢.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، د.ت، المقتضب، بيروت، عالم الكتب، ص: ٢٦٢/٤.

المرزباني، ابو عبد الله بن محمد بن عمران بن موسى، د.ت، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، مصر، نهضة، ص: ٢٨٤ .

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل، ١٩٨٨م، إعراب القرآن، بيروت – لبنان، عالم الكتب، ص: ٤٥٤/٣، ٢٢٥/١، ٥/٢، ٢٤٩/١، ٧٠/٣، ١٨٤/٣، ٢١٠/٣.

الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد، ١٤٢٠هـ، أسفار الفصيح، سعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ص: ٢٣٩-٢٤